عموميتها وافقت على توزيع 85٪ نقدا

الصقر: نتوقع زيادة مبيعات وأرباح «أسمنت بورتلاند» مع طرح مشاريع حكومية في 2014

شريف حمدي

قال رئيس مجلس الإدارة لشركة أسمنت بورتلاند كويت خالد الصقر إن الشركة تمكنت من استمرار تقدمها، محققة نجاحات في مجالات أنشطتها التجارية وخاصة في مجال مبيعات الخرسانة الجاهزة وحديد التسليح.

وأوضح الصقر في تصريحات أمام الجمعية العمومية أمس بنسبة حضور 72,6٪ أن كمية مبيعات الشركة من الأسمنت نقصت بما يعادل 4,9٪، مقابل زيادة في كمية مبيعات الحديد بما يعادل 40,8٪، كما زادت كمية المبيعات في قطاع الخرسانة الجاهزة بما يعادل 14,8٪ عن عام 2012.

وأشار إلى أن قطاع الخلط الجاهز حقق ربحا صافيا 837,3 ألف دينار نتيجة المضاربة في سوق الخرسانة الجاهزة، وارتفاع أسعار المواد الأولية، معربا عن أمله في أن تزيد المبيعات والأرباح في عام 2014 مع بداية تنفيذ بعض مشاريع الحكومة والمتوقع طرحها في هذا العام. ولفت الصقر إلى أن الشركة حققت 2,2 مليون دينار أرباح من النشاط الاستثماري، منها 883,9 ألف دينار عمولة إدارة محافظ استثمارية عن سنوات سابقة.

خالد الصقر مترئسا الجمعية العمومية (هاني عبدالله)

المركز المالي

وذكر الصقر أن الدخل للمجمع والمركز المالي للشركة يظهر زيادة قيمة المبيعات في 2013 مقارنة مع العام الذي سبقه بمبلغ 4,3 ملايين دينار بنسبة 7,8٪، وزيادة تكلفة المبيعات بـ 4,7 ملايين دينار بنسبة 10,3٪، وهو ما أظهر نقصا في مجمل الربح بنسبة 4,6٪ بسبب ارتفاع تكلفة المبيعات، مشيرا إلى زيادة إيرادات توزيعات الأرباح بمبلغ 233,8 ألف دينار بنسبة 13,9٪ إضافة إلى تحقيق مبلغ 595,8 ألف دينار أرباح من بيع استثمارات بزيادة 560,7 ألف دينار عن عام 2012 بنسبة 159٪.

وقال إن الإيرادات الأخرى زادت بمبلغ 972 ألف دينار، وانخفضت المصاريف العمومية والإدارية بـ 409 ألف دينار بنسبة 20,5٪، كما زادت مصاريف التوزيع بـ 210 آلاف دينار بنسبة 17,5٪، وتم أخذ مخصصات أخرى بـ 1,4 مليون دينار، مشيرا إلى أن صافي الربح لعام 2013 بلغ 7,8 ملايين دينار بواقع 86,3 فلسا بزيادة عن 2012 بمبلغ 566,7 ألف دينار بنسبة 7,8٪. وأضاف الصقر أن المركز المالي للشركة يظهر أيضا زيادة في الموجودات بـ 1,8 مليون دينار بنسبة 2,6٪، وزيادة في حقوق المساهمين بـ 1,6 مليون دينار، وزيادة في مجموع المطلوبات بـ 213 ألف دينار بنسبة 2,5٪، مؤكدا أن الشركة تتمتع بمركز مالي جيد تتميز به عن مثيلاتها من الشركات. إلى ذلك وافقت الجمعية العمومية على جميع بنود جدول الأعمال وأهمها توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية 85٪ من رأس المال بواقع 85 فلسا للسهم بمبلغ إجمالي 7,7 ملايين دينار عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 وذلك للمساهمين المسجلين بسجل المساهمين بتاريخ انعقاد الجمعية العمومية وموافقة الجهات الرسمية، كما تم تفويض مجلس الإدارة بشراء أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10٪ من عدد أسهمها وذلك وفقا للقانون.

«الوطني»: أسعار الفائدة دون تغيير لدى المركزين «الأوروبي» و«الإسترليني» وتصريحات دون التوقعات ليالن ودراغي

ذكر بنك الكويت الوطني في تقريره الاقتصادي أن الأسواق تفاجأت من التصريحات التي أدلت بها محافظ البنك الفيدرالي جانيت يالن، حيث تقرر عدم إحداث أي تغيير على نسبة الفائدة، وأشارت يالن الى أن المجلس الفيدرالي لم يقم بكل ما يلزم حتى الآن من أجل التصدي لأزمة البطالة، حيث ان كل ما قام به المجلس الفيدرالي يتلخص في خفض حجم برنامج التيسير الكمي بمقدار 30 مليار دولار، في حين تعتزم يالن خفض البرنامج بمقدار الـ 55 مليار دولار المتبقية وذلك في حال لم يشهد اقتصاد البلاد أي اضطراب قوي.

وأضاف التقرير ان مؤشر الدولار ارتفع الى أعلى مستوى له خلال الاسابيع الخمسة الاخيرة ليصل الى80,59 وذلك تبعا لصدور تقارير العمالة الاخيرة والتي أتت على قدر كبير من الإيجابية، حيث ارتفع عدد الوظائف المتوافرة في القطاعات غير الزراعية خلال شهر مارس بمقدار 192 ألف وظيفة جديدة وذلك طبقا للتوقعات، أما نسبة البطالة فما تزال ثابتة عند 6,7٪.

بالإضافة الى ذلك، حافظ البنك المركزي الاوروبي على نسبة الفائدة ثابتة من دون تغيير كما انه لم يقدم على المزيد من التغييرات في السياسات، وقد صرح محافظ البنك المركزي الاوروبي بان التعافي الاقتصادي لاقتصاد منطقة اليورو يسير وفق التوقعات في السوق، وأشار دراغي الى انه من المتوقع ان تستمر نسبة التضخم عند حالها المتدني وذلك لفترة مطولة، لتبدأ بعدها من الارتفاع تدريجيا من جديد. أما اليورو فقد تراجع مقابل الدولار تبعا لتصريحات دراغي ليصل الى ادنى مستوى له خلال الاسابيع الأربعة الاخيرة وذلك عند 1,3680، حيث أشار دراغي الى ان المجلس الحاكم لدى البنك المركزي يعتبر برنامج التيسير الكمي بمنزلة طريقة شرعية للتصدي لنسبة التضخم المتدنية.

وأشار التقرير الى تراجع أداء الجنيه الاسترليني خلال الاسبوع الماضي، حيث تراجع الى أدنى مستوى له عند 1,6552 بعد ان ارتفع الى 1,6678 مع بداية الاسبوع، وهو الذي اتى نتيجة لصدور التقارير الخاصة بسوق الإسكان والتي أتت أسوأ مما كان متوقعا حيث تراجعت بنسبة 1,1٪، بالاضافة الى التراجع الذي تشهده البلاد في المعطيات الاقتصادية الخاصة بالقطاع الصناعي.

أما البنك المركزي الاسترالي فقد حافظ على نسبة الفائدة الاساسية من دون تغيير عند نسبة 2,5٪ وذلك عند ادنى مستوياتها على الاطلاق، أما الدولار الاسترالي فقد ارتفع الى أعلى مستوى له مقابل الدولار الاميركي خلال فترة الأشهر الخمسة الاخيرة ليصل الى 0,9297 وذلك نتيجة لمحافظة البنك المركزي على نسبة الفائدة المتدنية من دون تغيير، كما أشار المحافظ ستيفنز الى انه لن يتم خفض نسبة الفائدة الى ما دون الحد الحالي على المدى القريب.

وأشار التقرير الى ان أداء مؤشر تانكان في اليابان يعكس صورة غير واضحة عن صحة الاقتصاد الياباني وذلك للمرة الاولى خلال الربع الاول من عام 2014، فقد تحسن مؤشر تانكان للقطاع غير الصناعي من 20 الى 24 نقطة وذلك تماشيا مع توقعات السوق، اما مؤشر تانكان الصناعي فقد حقق ارتفاعا بسيطا بمقدار 17 نقطة بدلا من 19 نقطة المتوقعة. أما زوج العملات الدولار الاميركي/ الين الياباني فقد بدأ الاسبوع عند 102,75 حيث حظي بدعم لا بأس به في السوق، ليرتفع الدولار الاميركي مقابل الين الياباني ليصل الى اعلى مستوى له عند 104,15، ليقفل الين الياباني الاسبوع عند 103,31 نتيجة للارباح المتحصلة.

محافظ البنك الفيدرالي يالن تدلي بتصريح

ولفت التقرير الى ان محافظ البنك الفيدرالي يالن تحدثت في خطابها عن أوضاع الاقتصاد الاميركي وعن سوق العمالة في البلاد بالاضافة إلى السياسات التي يتبعها البنك المركزي، وأشارت يالن الى انه على البنك المركزي القيام بالمزيد من التدابير للتصدي لأزمة البطالة على الرغم من انه قد حافظ على نسبة الفائدة عند ما يقارب 0٪ لمدة فاقت الخمس سنوات، وعلى الرغم من قيامه بتعزيز الميزانية العمومية بمقدار 4,23 تريليونات دولار وذلك من خلال عمليات شراء السندات. وأضافت يالن ان البنك المركزي لن يقوم برفع اسعار الفائدة بشكل مبكر وهو الامر الذي بعث على بعض الارتياح في صفوف المستثمرين، وأشارت الى ان الولايات المتحدة ستحتاج حاليا للاستمرار في برنامج الحوافز لمدة لا بأس بها. وأشار التقرير الى تراجع نسبة التضخم في منطقة اليورو الى ادنى مستوياتها خلال ما يفوق الأربعة شهور وذلك من 0,7٪ خلال شهر فبراير لتصل الى نسبة 0,5٪ خلال شهر مارس ودون نسبة 0,6٪ المتوقعة، وهو الأمر الذي عزز من توقعات السوق في احتمال ان يقوم البنك المركزي الاوروبي باتخاذ خطوات جذرية من اجل الحد من مخاطر الانكماش الاقتصادي في عملة البلاد.

من ناحية اخرى، قرر البنك المركزي الاوروبي عدم إحداث أي تغيير على نسبة الفائدة الأساسية لتبقى ضمن ادنى مستوياتها على الاطلاق عند 0,25٪ بالاضافة إلى عدم تقديم المزيد من الحوافز، كما صرح محافظ بنك انجلترا المركزي ماريو دراغي ان نسبة التضخم الحالية تتوافق مع توقعات البنك المركزي والتي تشير الى ان نسبة التضخم ستبقى متدنية لفترة مطولة، وأشار دراغي الى ان المجلس الحاكم لديه قد قرر بالإجماع المحافظة على اتباع البلاد لسياسات نقدية متكيفة، واعرب عن استعداده لاتباع تدابير غير اعتيادية من اجل التصدي للمخاطر التي قد تنجم عن استمرار نسبة التضخم في مستوياتها المتدنية، على غرار تطبيق برنامج جديد للتيسير الكمي.

وبين التقرير ان المملكة المتحدة حققت نموا اقتصاديا في القطاع الصناعي أتى بأقل من التوقعات، حيث تراجع الطلب على الصادرات الى ادنى مستوى له منذ شهر يوليو عام 2013، وبالتالي فقد تراجع مؤشر PMI خلال شهر مارس الى 55,3 وذلك دون الحد المتوقع عند 56,7. بالاضافة الى ذلك، صرح محافظ بنك انجلترا المركزي مارك كارني بانه من الضروري ان ترفع البلاد من حجم استثماراتها ومبيعاتها خارج البلاد وذلك من اجل القدرة على تحقيق نمو مستمر وثابت في الاقتصاد البريطاني.

وتراجعت أسعار المساكن في المملكة المتحدة بعد ان ارتفعت بنسبة 2,5٪ خلال شهر فبراير لتتراجع بنسبة 1,1٪ خلال شهر مارس ومسجلة التراجع الاكبر الذي يشهده القطاع خلال ما يقارب السنتين، مع العلم ان ذلك قد هدأ من المخاوف في احتمال ان القطاع قد يشهد حاليا نموا اقتصاديا مبالغا فيه. تجدر الاشارة الى ان قطاع الاسكان في المملكة المتحدة يستمر في تحقيق نمو قوي سنويا، وقد صرح مدير قسم الرهونات العقارية لدى هاليفاكس بان التوقعات الاقتصادية الجيدة للبلاد تساهم في ارتفاع حجم الطلب في سوق الاسكان وفي ارتفاع نسبة البطالة بالاضافة إلى ارتفاع مؤشرات ثقة المستهلك وتراجع نسبة الفائدة. وجاء في التقرير ان البنك المركزي الاسترالي حافظ على نسبة الفائدة من دون تغيير وذلك عند 2,5٪ وهي التي تعد عند ادنى مستوياتها على الاطلاق، حيث أفاد محافظ البنك المركزي غلين ستيفنز بان البلاد ستتبع سياسات ثابتة خلال الفترة الحالية خاصة أن الاقتصاد الاسترالي قد تأثر سابقا بالحوافز المالية التي تم تقديمها تدريجيا في السابق، ومن المتوقع ان يبقى البنك المركزي الاسترالي على موقفه خلال فترة الأشهر القادمة وذلك من اجل ان يتمكن من موازنة التأثيرات من جراء النهضة التي يشهدها سوق الاسكان في البلاد بالاضافة الى الارتفاع الحاصل في سعر الدولار الاسترالي، فضلا عن نسبة التضخم على الاقتصاد المحلي خاصة مع تحوله الى اقتصاد غير معتمد كليا على قطاع التعدين.

«الصناعات» تبيع 29,9٪ من حصتها في «نور» بـ 28 مليون دينار

قالت شركة مجموعة الصناعات الوطنية القابضة «صناعات» ان مجموعة الصناعات الوطنية القابضة قامت بتوقيع مذكرة تفاهم لبيع 29,9٪ من حصتها في شركتها التابعة شركة نور للاستثمار المالي لمستثمر إستراتيجي أجنبي بسعر 250 فلسا للسهم الواحد وبإجمالي مبلغ 28 مليون دينار، وسينتج عن عملية البيع انخفاض ملكية المجموعة في شركة نور للاستثمار المالي إلى نسبة 20,3٪ ومن ثم تتحول من شركة تابعة إلى شركة زميلة في البيانات المالية المجمعة للمجموعة. وأوضحت الشركة على موقع البورصة الالكتروني أن الأثر المالي للصفقة بالإضافة لكون شركة نور للاستثمار المالي قد أصبحت شركة زميلة سيتمثل في تحقيق ربح متوقع تقريبا بقيمة 7,5 ملايين دينار وانخفاض حقوق المساهمين بقيمة متوقعة تقريبا 570 ألف دينار نتيجة عدم تضمين ميزانية شركة نور للاستثمار المالي في البيانات المالية المجمعة للمجموعة وذلك عند إتمام تنفيذ الصفقة وبعد تأكيد المعاملة المحاسبية نتيجة فقدان السيطرة على الشركة التابعة وذلك من قبل مدققي الحسابات.

وتوقعت الشركة أن يتم تنفيذ الصفقة قبل نهاية الربع الثاني من العام الحالي بعد توقيع العقود النهائية واستيفاء إجراءات البيع لدى هيئة أسواق المال وسوق الكويت للأوراق المالية.

بنسبة نمو قدرها 25٪

مؤسسة الخليج للاستثمار تربح 163 مليون دولار لـ2013

خالد الخطاف

أعلنت مؤسسة الخليج للاستثمار نتائج أعمالها عن العام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2013 والتي أظهرت تحقيقها أرباحا صافية بلغت 163 مليون دولار بارتفاع 25٪ مقارنة بنتائج العام السابق، حيث جاء ذلك الإعلان في أعقاب اجتماع الجمعية العامة العادية لمؤسسة الخليج للاستثمار المنعقد بتاريخ 6 ابريل 2014 بمقر المؤسسة بالكويت.

هذا وارتفع صافي الإيرادات التشغيلية للمؤسسة قبل المخصصات في عام 2013 بنسبة 58٪ لتسجل 226 مليون دولار مدعومة بعوائد أنشطتها الرئيسية من خلال قطاعي الأسواق المالية والاستثمارات المباشرة في المشاريع، كما سجلت حقوق المساهمين في نهاية العام 2,6 مليار دولار، مرتفعة بقيمة الدخل الشامل البالغ 273 مليون دولار، بما يحقق عائدا على متوسط حقوق المساهمين قدره 11٪، حيث ساهمت القاعدة الرأسمالية القوية، وجودة أصول المؤسسة في تعزيز معدل الشريحة الأولى لكفاءة رأس المال عند مستوى 34٪. وسجلت نسبة القروض لحقوق المساهمين مستويات متحفظة بنسبة 1,2 مرة بما يعكس انخفاض معدلات المخاطرة، ومتانة المركز المالي. هذا وحافظت المؤسسة على نسب عالية للسيولة، حيث بلغت نسبة الاستثمارات السائلة للالتزامات قصيرة الأجل 191٪ مقابل 175٪ في العام السابق.

وفي تعليقه على هذه النتائج الجيدة، أشاد رئيس مجلس الإدارة خالد الخطاف بأداء المؤسسة القوي قائلا «حققت المؤسسة انجازات جيدة على عدة محاور خلال عام 2013، فمن حيث المؤشرات المالية ارتفعت مستويات الربحية، وتم تعزيز القاعدة الرأسمالية، وتحسنت معدلات السيولة، وانخفضت معدلات المخاطر، بالإضافة إلى التحسن في التدفقات النقدية. أما من حيث الأداء التشغيلي، فقد تم تنفيذ عدة مبادرات ساهمت بدورها في التوظيف الأمثل لموارد المؤسسة، كما قامت بمراجعة وتطوير استراتيجيات الاستثمار المختلفة، وتدعيم نظم الرقابة على المخاطر وتعزيز نظم الحوكمة بشكل عام، مما يؤكد على مدى تميز مؤسسة الخليج للاستثمار كمؤسسة مالية رائدة في المنطقة. وقد جاء تقرير وكالة التصنيف الائتماني فيتش تتويجا لجهود المؤسسة، حيث تم رفع درجة تصنيف المؤسسة، مما يعد تأكيدا على سلامة نموذج العمل الذي تتبناه المؤسسة». من جهته، أضاف الرئيس التنفيذي للمؤسسة إبراهيم القاضي قائلا «ان الأداء القوي لمؤسسة الخليج للاستثمار خلال عام 2013 يرجع بالأساس إلى المزيج الاستثماري الجيد الذي يساهم في توزيع المخاطر وتنوع مصادر الإيرادات. وإنه لمن دواعي السرور أن تحقق جميع أنشطة المؤسسة أداء طيبا خلال العام بما يزيد على العوائد المستهدفة. كما استطاعت المؤسسة التوسع في أنشطتها في المنطقة، ورفعت نسبة الاستثمارات الخليجية إلى 70٪ من إجمالي استثماراتها. وانطلاقا من رسالة المؤسسة وتماشيا مع أهدافنا، سوف تمضي المؤسسة في تنفيذ خطتها الاستراتيجية من خلال التركيز على الاستثمار المباشر في المشاريع والأسواق المالية بمنطقة دول مجلس التعاون الخليجي»، واختتم حديثه قائلا «أتطلع إلى استمرار المؤسسة في تحقيق أهدافها التي أنشئت من اجلها وفي الوقت نفسه تحقيق نمو مستدام في الأداء التشغيلي الايجابي». جدير بالذكر أن مؤسسة الخليج للاستثمار تعتبر المؤسسة المالية الرائدة في منطقة الخليج ومقرها الكويت حيث تم تأسيسها في عام 1982، وهي مملوكة بالتساوي لحكومات دول مجلس التعاون المتمثلة في الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، قطر، والكويت برأسمال مدفوع يبلغ 2,1 مليار دولار.

«هيئة تشجيع الاستثمار» توقع مذكرة تفاهم مع «أكسفورد بيزنس جروب» لإصدار تقرير «الكويت 2014»

وقعت مجموعة أكسفورد بيزنس جروب مذكرة تفاهم مع هيئة تشجيع الاستثمار المباشرة بالكويت تهدف إلى تعاون المجموعة مع الهيئة لتسهيل إجراء المقابلات الشخصية، والوصول إلى المواد البحثية، وإصدار التقرير الذي تعده المجموعة بعنوان «الكويت 2014».

سيتضمن التقرير جهود الكويت في جذب استثمارات جديدة للقطاعات ذات الأولوية في اقتصادها والحوافز المقدمة للمستثمرين. كما سيتناول بالتفصيل الجهود التي تبذلها الحكومة لتعزيز النشاط في مختلف مجالات مشاريع الأشغال العامة والتشييد وغيرها من المجالات، إلى جانب معلومات هامة من شأنها زيادة إيقاع تنفيذ هذه المشروعات الكبرى.

وسيعرض التقرير معلومات تتعلق بمجال الاستكشافات الجديدة في المناطق البحرية، مما يسهم في دعم التوسع الاقتصادي للكويت وتعزيز إنتاجها النفطي.

وتكمن أهمية التقرير في أنه سيكون دليلا مهما لكثير من الجوانب بالدولة، بما في ذلك اقتصادها الكلي والبنية التحتية والقطاع المصرفي وغيرها من قطاعات التنمية. وسيتوافر في نسخة ورقية وإلكترونية خلال الربع الثالث من العام الحالي.

وقال مدير عام هيئة تشجيع الاستثمار المباشر بالكويت د.مشعل الجابر إن تقرير «الكويت 2014» يقدم كل المعلومات التي يحتاجها المستثمر المحلي والأجنبي لاتخاذ القرار الاستثماري السليم بما يخدم الاقتصاد الكويتي والمستثمر على حد سواء.

وأعرب عن أمله في أن يكشف هذا التقرير مستوى التقدم الذي حققته الدولة مؤخرا لتحسين مناخ الأعمال العام فيها، خاصة أنه سيتضمن الإضافات والتعديلات التي دخلت على القوانين الاقتصادية بهدف تعزيز الإطار التشريعي والتنظيمي للبلاد، ومن ثم جذب حصة أكبر من الاستثمارات المباشرة المحلية والأجنبية على حد سواء.

وأضاف د.مشعل أن الهدف الاقتصادي للكويت على المدى الطويل هو الحد من اعتمادها الرئيسي على الموارد النفطية. لذلك تم توفير مجموعة واسعة من الفرص الاستثمارية التي من شأنها فتح المجال أمام القطاع الخاص، ليصبح من القوى المحركة لبرنامج التنويع الاقتصادي، وخلق فرص العمل والمساهمة بالوصول إلى اقتصاد منوع ومستدام.

من جهتها قالت مديرة مجموعة أكسفورد بيزنس جروب كارولين نجوين، إن هيئة تشجيع الاستثمار المباشر بالكويت تعمل على تعزيز هدف الدولة المتمثل في زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تقديم كل المعلومات التي يحتاجها المهتمون بالاستثمار في أسواق جديدة وحيوية.

وأعربت عن تقديرها لما تقدمه هيئة تشجيع الاستثمار المباشر بالكويت من دعم للمجموعة لتقديم تقرير «الكويت 2014» وما سبقه من تقارير. مؤكدة أن ذلك يدخل ضمن الجهود التي تبذلها الكويت لتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية لمواطنيها، وتحقيق أقصى استفادة من مواردها الطبيعية والبشرية، وتعزيز جاذبيتها كوجهة استثمارية.

إعلان
دعوة حضور اجتماع الجمعية العمومية العادية
الشركة الأولى للتعليم
First Education Company

يسر مجلس إدارة الشركة الأولى للتعليم دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٣/٠٩/٣٠ والمقرر عقدها في تمام الساعة ١٠:٠٠ صباحاً يوم الأثنين الموافق ٢٠١٤/٠٤/٢١ وذلك في مقر مجمع الوزارات. وزارة التجارة والصناعة. بلوك ٢. الدور الأول. قاعة (ب) للنظر في البنود المدرجة في جدول الأعمال.

لذا يرجى من السادة المساهمين الراغبين بالحضور مراجعة الشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية (وحدة سجلات المساهمين) الشرق شارع مبارك الكبير عمارة زيد الكاظمي الدور الثالث مقابل بنك الخليج الرئيسي.
خلال مواعيد العمل الرسمية من الساعة ٩:٠٠ صباحاً وحتى الساعة ١:٠٠ ظهراً من الأحد حتى الخميس.
هاتف ٢٢٢٥٠٦٠٠ . ٢٢٢٥٠٦١٢ . ٢٢٢٥٠٦١٣ . ٢٢٢٥٠٦١٦ .

وذلك لاستلام:
- نسخة من جدول الأعمال.
- نسخة من البيانات المدققة للسنة المنتهية في ٢٠١٣/٠٩/٣٠.
- استمارات توكيل حضور الجمعية العمومية.

مجلس الإدارة